درجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي لمرحلة التعليم الثانوي في الأردن من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير كل من (الجنس، سنوات الخبرة، والمؤهل العلمي)

أ.د. ناصر أحمد الخوالده د. محمد محمود حمادنه

رئيس جامعة العلوم الإسلامية/ الأردن وزارة التربية والتعليم الأردنية

Social Studies Secondary Stage Textbooks Inclusion Level in Jordan For Knowledge Economics Principles from Teachers Perceptions On Light of Gender, Experience and Qualification

Prof.Dr. Nasser Ahmed al-Khawaldeh Dr. Mohamed Mahmoud Hamadna

President of the University of Islamic Sciences\ Jordan Ministry of Education of Jordan

Abstract

The Study investigated Social Studies Secondary Stage Textbooks Inclusion Level in Jordan For Knowledge Economics Principles from Teachers Perceptions On Light of Gender، Experience and Qualification. A Survey questionnaire containing Knowledge Economics principles was distributed on a sample consisting of 87 teachers from Irbid the First Educational Directorate. To achieve the objective of the Study، the researcher derived list containing Knowledge Economics principles to be included in Social Studies Secondary Stage Textbooks. No significant differences (α=0.05) were found in Social Studies teachers means Scores on the whole instrument and Social Studies Secondary Stage Textbooks inclusion level in Jordan For Knowledge Economics principles due to gender، Experience and qualification.

Key words: Knowledge Economics Principles، Secondary Stage، Social Studies Textbooks

الملخص

تقصّت الدراسة الحالية درجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي لمرحلة التعليم الثانوي في الأردن من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغيرات الجنس وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي، وتم توزيع الاستبانة على المعلمين والخاصة بمبادئ الاقتصاد المعرفي، وتكونت عينة الدراسة من (87) معلماً ومعلمة تابعين لمديرية التربية والتعليم لمنطقة اربد الأولى. ولتحقيق أهداف الدراسة تم التوصل إلى قائمة بمبادئ الاقتصاد المعرفي الواجب توافرها في كتب الدراسات الاجتماعية وتطويرها، وقد أسفرت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05 = \alpha$) في متوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على الأداة ككل والمتعلقة بدرجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغيرات (الجنس، وسنوات الخبرة، والمؤهل العلمي).

(الكلمات المفتاحية: مبادئ الاقتصاد المعرفي، التعليم الثانوي، كتب الدراسات الاجتماعية).

المقدمة وخلفية الدراسة

يشهد العالم اليوم نمواً كبيراً ومتزايداً ومتسارعاً في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجيا والثقافية وغيرها، وبسبب هذا التقدم أصبحنا نعيش في عصرٍ تسوده التكنولوجيا، وهو عصر الانترنت والسرعة في الحصول على المعلومات، وهذا جزء من المعرفة التكنولوجية المتطورة والتي تعمل إلى الوصول بالإنسان إلى الرقي والتقدم العلمي، والذي يسعى إلى الابتكار والتطوير في برامج تستجيب وتتوافق مع هذا التقدم وتتوافق مع متطلبات هذا العصر الذي يتجاوز انه مجرد استخدام الآلات والأجهزة الحديثة بل اتجهت إلى استخدام الوسائل الجديدة المتأقلمة والمتوافقة مع هذا العصر.

ويمثل الاقتصاد المعرفي عصر الانتقال والنقلة النوعية، والتركيز على الاستثمار في البحث، فالبحث ضروري في تطور الاقتصاد المعرفي ومن دونه لا يمكن أن يتطور أو ينمو أو يزدهر، ويظهر هذا التطور من خلال الأبحاث والدراسات التي تجرى في الجامعات، والذي يحرز تقدماً كبيراً وبارزاً في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة، ويسهل ف

عملية الانتقال بين العلم والصناعة ويعمل على خلق صناعات جديدة تواكب التقدم العلمي والتكنولوجي وتعمل على تنميته وتقدمه وتبرزه بشكل يلاءم هذا العصر (Allport 2000).

وتكمن أهمية الاقتصاد المعرفي في تحقيق فوائد لكلاً من المعلم والمتعلم، حيث يتيح ويفسح المجال للمشاركة في مصادر التعلم، وتسهل حوسبة الشبكات في أماكن العمل للمتعلمين الفرصة للمشاركة في العمل، وإتاحة الفرصة للاتصال فيما بينهم ومع معلميهم، كما أن الاقتصاد المعرفي يشجع على التعلم التعاوني الذي يلعب دوراً أساسياً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويميل بذلك للتعلم المستقل ذاتياً، فالحاسوب يتيح الفرصة للمتعلمين للحصول على المعلومات والمعارف وتنظيمها وتعديلها وتخزينها بشكل أكثر استقلالية من التعلم الاعتيادي أو التقليدي، وهذا يساعد المتعلم في الحصول على المعلومات بشكل أسرع وأوسع بجهد ووقت وتكلفة اقل من التعلم التقليدي، والذي يكون دور المعلم فيه المرشد والموجه والمسهل لتعلم الطلبة الذي ينتقل بدورهم السلبي إلى الايجابي ويكون الوصول للمعلومة أكثر يسراً وسهولة عما كانت عليه(Wheeler 2000).

وتظهر أهمية الاقتصاد المعرفي في التحديات التي تواجه العالم المعاصر بأشكاله وأهدافه المختلفة والتي تؤثر وتتأثر بالبيئة التعليمية واستراتيجيات التعلم والتعليم وتضاهي متغيرات العصر والمتمثلة بالثورة التكنولوجية والمعرفية ووسائل الإعلام، والاتصال، وانتشار الانترنت، والتغير الاجتماعي المتسارع، وعولمة الاقتصاد، وانتشار التقنيات الحديثة والمتطورة، وتطبيق أنظمة الجودة والمواصفات العالمية، هذا أدى إلى التفكير في التطوير للمؤسسات التعليمة والتدريبية لتصبح أكثر انفتاحاً واتقاناً للنتاجات والمهارات المرتبطة بها(العبد الله، 2003).

إن تطبيق المهارات الأساسية في الاقتصاد المعرفي من (K – 12) أي من الروضة إلى الصف الثاني الثانوي والذي جاء في تقرير لجنة خبراء مركز العلوم والتكنولوجيا في كندا، تبين أن المهارات أساسية في العملية التعليمية، كالقراءة والكتابة واستخدام الحاسوب، والاتصال بفاعلية لفظياً وكتابياً ومهارات حل المشكلة، واتخاذ القرارات، والعمل الجماعي والتعاوني مع الآخرين، والعمل ضمن المجموعات، وتحمل المسؤولية، والابتكار في إنتاج المعرفة واستخدامها ونشرها(Grass, 2003).

وتشكل التكنولوجيا أهمية بالغة في كونها أداة تعليمية مشوقة وتعمل على جذب المتعلمين وتشجعهم على التعلم، وهي تساعد المتعلمين في الحصول على المعرفة والمعارف والمعلومات بسرعة من مصادر مختلفة سواء كانت عن طريق البرمجيات أو الكتب أو باستخدام شبكة الانترنت التي تشكل أسرع وسيلة للوصول إلى المعلومات، ويمكن الاستفادة من التكنولوجيا في تطوير حقول المعرفة وتطبيقاتها المختلفة (وزارة التربية والتعليم، 2003).

للتكنولوجيا تأثيرات كبيرة وواسعة وعميقة ومتنوعة في مجالات الحياة المختلفة، من خلال الاختراعات التي كان لها تأثير في الماضي ولها تأثير في الحاضر والمستقبل، من خلال الانتقال من جيل إلى جيل آخر وتطور هذه التكنولوجيا من الماضي إلى الحاضر من حيث اختراع العجلة، والكتابة باختلافاتها، والهاتف والتلفاز، والحاسوب (الكمبيوتر)، وشبكة الانترنت العالمية (القاضي، 2004).

ولقد واكب التطور الكبير للاقتصاد المعرفي التكنولوجيا الرقمية والشبكية والاتصالات عن بعد والأجهزة الخلوية، مما أعطى للاقتصاد المعرفي الخصائص المعرفية التي جعلت المعرفة العامل الحاسم والأوسع والتأثير العميق في تكوين الاقتصاد الجديد وإنشاء الثروة، ولعل التوافق بين المعرفة والتكنولوجيا الرقمية والشبكية هو الذي يفسر أن الدراسات التي تناولت الاقتصاد المعرفي اقترنت فيها عناصر وخصائص اقتصاد المعرفة مع عناصر وخصائص التكنولوجيا(نجم، 2004).

ونظراً لشيوع مفهوم الاقتصاد المعرفي في العصر الحالي على الصعيدين العالمي والمحلي، ونتيجة للقدرة الإبداعية الكبيرة والفائقة في البحث والاستكشاف، وبالذات في تنمية الموارد البشرية والعمل على خلق جيل قادر على الإبداع

والابتكار والقادر على اتخاذ القرار السليم بعقلانية في حل المشكلات، كان بالأجدر بنا الاهتمام أكثر بالاقتصاد المعرفي(الزيادنه، 2005).

وتشكل المعرفة الدور البارز والكبير في التحول للاقتصاد المعرفي المتمركز حول الفكر والمعرفة غير الملموسة والذي ازداد تطورا في عصر المعرفة والذي يهتم ويركز في التفكير بالمعلومات التي يحصل عليها ويلاحظ أن المعرفة غير الملموسة تزداد بشكل كبير في الدول المتقدمة على حساب المخزون الملموس أي على المخزون المادي (الكبيسي، 2005) .

وتكمن أهمية الاقتصاد المعرفي في إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والقادرة على حل المشكلات التربوية، ومن هنا نجد أن الاقتصاد المعرفي أصبح ضرورة ملحة في الجانب الاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي، والذي يؤكد على ضرورة وصول المعرفة إلى كل فئات المجتمع، وهذا يؤكد على ضرورة أتاحه التعليم بشكل مستمر إلى جميع هذه الفئات، ويهدف التعليم إلى تنمية القدرات والمهارات التي تنمي لدى الأفراد القدرة على اكتساب المعرفة بالاعتماد على أنفسهم بشكل مستمر، وذلك لمواجهة المشكلات ومعالجتها، والعمل على حلها، والسعي للحصول على المعلومات والمعارف من خلال التعليم والتشجيع عليه (الخوري، 2006).

وتعتبر الإصلاحات التربوية التي ظهرت في القرن الحادي والعشرين من أهم المرتكزات الرئيسية والأساسية التي تدخل بشكل كبير في النظام التربوي في الأردن، وذلك من خلال حوسبة التعليم، وتركز هذه الإصلاحات على توفير البنية التحتية اللازمة للمدرسة، وفي إعداد المناهج الدراسية والتعليمية المحوسبة، وتأليف الكتب التي تتلائم وتتناسب مع التطورات العالمية والمستجدة تربوياً(اليماني، 2007).

ويؤكد عصر الاقتصاد المعرفي إلى ضرورة إعداد الطلبة لهذا العصر وذلك من خلال الربط بين مهارات المستقبل والتقنيات المعتمدة على الحاسوب، فهو عصر التكنولوجيا الذي يعتمد على الحاسوب بشكل كبير لأهميته في تحسين التعليم، ومن هنا لابد من التركيز على الخبرات والمهارات التي لابد للطلبة من توظيفها ليستطيعوا البقاء في عالم الاقتصاد المعرفي على المستويين الشخصي والمهني والتعامل معها في الحياة اليومية (فريحات، 2006). ولقد أدى التطور التكنولوجي في القرن العشرين إلى التحول من العمل الجسدي (البدني) إلى العمل القائم على الغرفة لتوليد الثروة وذلك لأهميتها في عملية الإنتاج (الهاشمي،2007).

وقد أورد الأدب التربوي عدة دراسات تعرّضت لمبادئ الاقتصاد المعرفي في كتب بأنواعها المختلفة والتربية الاجتماعية على وجه التحديد ومنها دراسة وينجارد (Wingard،2000) دراسة بعنوان التعليم المشترك وتكنولوجيا المعلومات الجديدة : ادراكات تنفيذية لمعوقات التنفيذ، وأجرت هذه الدراسة في ولاية بنسلفانيا، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل اتجاهات مسؤولي الصناعات نحو تطوير برامج التعلم المبينة على التكنولوجيا، وقد تألفت عينة الدراسة من (12) مديراً تنفيذياً لمؤسسة تعليمية لتحديد ادراكاتهم حول معيقات تطبيق تكنولوجيا التعليم الحديثة0وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- استعرضت هذه الدراسة إلى أهمية عملية تطوير قوة العمل ذات الأداء العالي في الاقتصاد المعرفي، حيث التنافس الشديد، والتغير المتواصل، وعدم التوازن في سياسة الأجور وغيرها.
- وأشارت إلى أن استراتيجيات التعليم المشترك المبني على الغرفة الصفية هي استراتيجيات غير فاعلة لتقدم الاقتصاد المعرفي، وأن الحاجة إلى تطوير رأس المال البشري والتعلم مدى الحياة من الاختصاصيين يتطلب التعلم المستمر والتطوير المهني في بيئات تعلم متنوعة تلاءم العصر الرقمي، ولمواجهة هذه المتطلبات تعتمد المنظمات الحلول المبنية على التكنولوجيا.

وأجرت عربيات(2005) دراسة هدفت لتقويم كتاب الأحياء للمرحلة الثانوية في ضوء المعايير الاقتصاد المعرفي من وجهة نظر المشرفين والمعلمين في الأردن، وذلك للإجابة عن الأسئلة الآتية:

– ما درجة تمثل معايير الاقتصاد المعرفي في كتب الأحياء في المرحلة الثانوية من وجهة نظر المشرفين والمعلمين؟

– هل هنالك فروق في درجة تمثل معايير الاقتصاد المعرفي في كتب الأحياء في المرحلة الثانوية من وجهة نظر المشرفين والمعلمين تعزى باختلاف(الجنس، والخبرة، والمؤهل العلمي)؟

وتكونت عينة الدراسة من المجتمع نفسه وهم جميع معلمي ومعلمات الأحياء في المرحلة الثانوية والمشرفين التربويين في مدارس محافظة البلقاء والبالغ عددهم(80) معلماً ومعلمة و(4) مشرفين تربويين، وتم إعداد استبانه من قبل الباحث تكونت من(67) فقرة موزعة في(8) مجالات رئيسية هي(مقدمة الكتاب، والمحتوى، وطريقة العرض، والأنشطة، والوسائل التعليمية، ووسائل التقويم، ولغة الكتاب، وشكل الكتاب وطريقة الإخراج). وأشارت نتائج الدراسة إلى انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس في تقديراتهم لتمثل معايير الاقتصاد المعرفي في كتاب الأحياء، وأظهرت نتائج الدراسة انه لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية تعزى لمتغير باختلاف المؤهل العلمي وسنوات الخبرة بين الجنسين، كما وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن المعلمين من ذوي الخبرة القليلة أعلى تمثل لمعايير الاقتصاد المعرفي من المعلمين الأكثر خبرة في مجال وسائل التقويم.

وأجرى موسى(2006) دراسة هدفت للتعريف بمبررات التحول إلى الاقتصاد المعرفي في التعلم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين، وتكون مجتمع الدراسة من الخبراء والمختصين التربويين في وزارة التربية والتعليم والجامعات الأردنية، حيث تكونت عينة الدراسة من(90) خبيراً تربوياً تم اختيارهم بالطريقة العشوائية الطبقية، وتم بناء استبانه للدراسة ومجالاتها، وأظهرت نتائج الدراسة وجود وعي لدى الخبراء التربويين، وأنهم على درجة كبيرة وعالية في التحول نحو الاقتصاد المعرفي، والقدرة على تجاوز المشكلات التي تعترض التحول نحو الاقتصاد المعرفي، وأشارت النتائج أيضاً أن الموقع الوظيفي كان لصالح مدير الإدارة على عضو هيئة التدريس والمدير المختص، كما أشارت الدراسة وجود فروق تعزى للمؤهل العلمي في المبررات لصالح حملة الماجستير والدكتوراه على حملة البكالوريوس. وأوصت الدراسة بعقد دورات تدريبية في وزارة التربية والتعليم للتعرف بالاقتصاد المعرفي من قبل المختصين والخبراء.

وقام ذيابات (2007) بدراسة هدفت للكشف عن دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة متطلبات التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة والخبراء التربويين في الأردن، وتهدف الدراسة أيضاً للكشف عن الخصائص التي يجب أن تتمتع بها الموارد البشرية في عصر الاقتصاد المعرفي، وقد تكون مجتمع الدراسة من (548) قائداً تربوياً، حيث تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية، والتي تكونت من(350) قائداً تربوياً، وبناء على ذلك فقد صمم الباحث استبانه اشتملت على (95) فقرة تُظهر دور الاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية لمواجهة التنمية المستدامة في الأردن، حيث تكونت من سبعة مجالات، وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود دور مهم للاقتصاد المعرفي في إعداد الموارد البشرية أهمها التأهيل والتدريب. وأظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تصورات القادة التربويين على متغير الموقع الوظيفي عند مستوى(0،00) وذلك لصالح المدير المختص والمشرف التربوي مقابل مدير التربية ورئيس القسم، وانه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الدراسة ومجالاتها على متغيري الخبرة والمؤهل العلمي، وبينت الدراسة الخصائص التي يتميز بها الاقتصاد المعرفي من أهمها التفكير الإبداعي، والتدريب المستمر، والمرونة في التعلم والعمل والتعلم الذاتي، والتعلم مدى الحياة، والقدرة على استخدام الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT)، ويفرض الاقتصاد على الموارد البشرية إعادة النظر بالمناهج والسياسات التربية والتعليمية بشكل مستمر، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أوسع في مجال العمل والتدريب، وأوصت الدراسة بضرورة إعداد برامج التأهيل والتدريب بما يتلاءم مع الاحتياجات التنموية والمتغيرات وما يتلاءم مع مستجدات العصر وتحديات العولمة.

وأجرت القضاة(2007) دراسة هدفت للتعرف على اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو المناهج المطورة في ضوء خطة الاقتصاد المعرفي في الأردن، وتم إعداد مقياس اتجاهات يقيس اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو المناهج المطورة في ضوء الاقتصاد المعرفي، وتكون من (40) فقرة، وتكونت عينة الدراسة من (149) معلماً ومعلمة

دراسات اجتماعية للمرحلة الأساسية في مديرية التربية والتعليم لمنطقة اربد الأولى 2006/ 2007، وقد تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وأجابت الدراسة على الأسئلة الآتية:

– ما اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو المناهج المطورة في ضوء خطة الاقتصاد المعرفي؟

– هل تختلف اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو المناهج المطورة في ضوء خطة الاقتصاد المعرفي باختلاف الجنس والخبرة والمؤهل العلمي؟

وأشارت نتائج الدراسة إلى:

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية($0،\alpha\leq05$) في اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو المناهج المطورة تعزى لأثر المؤهل العلمي.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($0،\alpha\leq05$) في اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو المناهج المطورة تعزى لأثر الخبرة.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($0،\alpha\leq05$) في اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو المناهج المطورة تعزى للجنس.

وأجرى أبو بيدر(2007) دراسة هدفت للكشف عن دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي في الأردن. وتم بناء استبانه تكونت من (99) فقرة وزعت على ستة أبعاد(المعلم، والطالب، والمنهاج، والبيئة التعليمية، والتسهيلات، والطفولة المبكرة)، وتكونت عينة الدراسة من (309) أشخاص وزعت على النحو الآتي: مديرو التربية (63) مديراً و(9) رؤساء أقسام في الوزارة و(237) مشرفاً تربوياً من محافظات المملكة ومن مختلف مديريات التربية. وأشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن درجة التحقق الكلية لمفهوم الاقتصاد المعرفي كانت عالية، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية تعزى لاختلاف فئات ومستويات متغيرات الدراسة (الإقليم والجنس والمسمى الوظيفي والخبرة والمؤهل العلمي) وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً إلى وجود فروق ظاهرية بين المتوسطات الحسابية المتعلقة بدرجة تحقق مفهوم الاقتصاد المعرفي ناتجة عن اختلاف مستويات كل متغير من متغيرات الدراسة، وجاء ترتيب الأبعاد بدءاً بالطالب ثم الطفولة المبكرة ثم تطوير المنهاج ثم البيئة التعليمية ثم تطوير المعلم وانتهاءً بالتسهيلات، كما وأشارت نتائج الدراسة إلى تباين آراء الأفراد الذين تمت مقابلتهم بخصوص مفهوم الاقتصاد المعرفي ودوره في تطوير النظام التربوي في الأردن.

كما وهدفت دراسة الرجب (2008) إلى معرفة درجة تبني مديري المدارس لاقتصاد المعرفة في العمليات الإدارية من وجهة نظر المشرفين والمعلمين في محافظة اربد، وتكون مجتمع الدراسة من جميع المشرفين والمعلمين ذكوراً وإناثاً في مديريات التربية والتعليم في محافظة إربد والبالغ عددهم (13685) شخصاً اختيرت منهم عينة عشوائية بلغ عددهم (642) شخصاً. وذلك للإجابة عن أسئلة الدراسة الآتية:

– ما درجة تبني مديري المدارس لاقتصاد المعرفة في العمليات الإدارية من وجهة نظر المشرفين والمعلمين في محافظة اربد؟

– ما درجة تبني مديري المدارس لاقتصاد المعرفة في العمليات الإدارية من وجهة نظر المشرفين في محافظة اربد؟

– ما درجة تبني مديري المدارس لاقتصاد المعرفة في العمليات الإدارية من وجهة نظر المعلمين في محافظة اربد؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0،\alpha\leq05$) بين المتوسطات لتبني مديري المدارس لاقتصاد المعرفة في العمليات الإدارية تعزى لكل من الجنس والخبرة والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي؟

وقد تم التحقق من صدق الدراسة من خلال بناء استبانه تكونت من (76) فقرة موزعة على ستة مجالات وهي: التخطيط، والتنظيم والتنسيق، والتوجيه والإشراف، والرقابة، واتخاذ القرار، والتقويم، وتم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى:

– أن درجة تبني مديري المدارس لاقتصاد المعرفة في العمليات الإدارية من وجهة نظر المشرفين والمعلمين في محافظة اربد كانت بدرجة كبيرة، وكان ترتيبها بشكل تنازلي ومرتبة على النحو الآتي: التقويم، ثم التخطيط ثم الرقابة ثم التوجيه والإشراف ثم اتخاذ القرار وانتهاء بالتنظيم والتنسيق. في حين كانت من وجهة نظر المشرفين لوحدهم في محافظة اربد متوسطة، ورتبت تنازلياً على النحو الآتي: الإشراف والتوجيه، ثم التقويم، واتخاذ القرار، والتخطيط، والتنظيم والتنسيق، الرقابة، وقد جاءت من وجهة نظر المعلمين لوحدهم في المحافظة مرتبة تنازلياً على النحو الآتي: التخطيط، ثم التقويم، والرقابة، والإشراف والتوجيه، واتخاذ القرار، والتنظيم والتنسيق. كما أنها أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0،0\geq\alpha05$) بين المتوسطات الحسابية تعزى لمتغيرات الجنس والمسمى الوظيفي والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة في جميع مجالات الدراسة في الإدارة ككل. وأوصت الدراسة بضرورة ربط مجتمعات التعلم مع بعضها البعض لتبادل الخبرة والمعرفة فيما بينها، وإجراء المزيد من الدورات والمؤتمرات المعنية باقتصاد المعرفة.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية ثورة تربوية علمية اشتملت على النواحي التربوية كافة من حيث إعادة بناء الكتب المدرسية وتدريب المعلمين واستراتيجيات التدريس المختلفة، ونظراً للانفتاح الذي يشهده العالم نتيجة ثورة المعلومات ظهرت مفاهيم جديدة يُعد من أبرزها الاقتصاد المعرفي، الذي يعنى بالحصول على المعرفة والمشاركة فيها بهدف تحسين نوعية الحياة. وقد ظهرت الثورة المعلوماتية التي أساسها توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات(ICT)، حيث أصبح الاستثمار في مجال المعلومات والتقنية أحد عوامل الإنتاج، وقد تبنى النظام التربوي الأردني برنامجاً للتطوير التربوي يقوم على مبادئ أو أفكار الاقتصاد المعرفي، ، فقد ينظر للكتاب المدرسي بوصفه أحد مصادر المعرفة وليس المصدر الوحيد، وقد ينظر للطالب محوراً للعملية التعليمية، وقد لا يهدف إلى إكساب الطالب المعارف بقدر ما يهدف إلى تنمية التفكير لديه، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ما كشفت عنه نتائج بعض الدراسات التي سبقت في مجال الاقتصاد المعرفي (عربيات، 2005؛ ذيابات، 2007). **وبذلك تبرز مشكلة الدراسة من خلال محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:**

ما درجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي لمرحلة التعليم الثانوي في الأردن من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغيرات الجنس وسنوات الخبرة والمؤهل العلمي؟

وفي ضوء السؤال الرئيس، تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال البحثي الآتي: " **هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عن.د مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) بين متوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على أداة الدراسة والمتعلقة بدرجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير (الجنس، وعدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)؟**

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في تناولها لمعرفة درجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي لمرحلة التعلم الثانوي في الأردن من وجهة نظر المعلمين والمعلمات وأهم الأمور التي يجب مراعاتها عند تأليف الكتب الجديدة، حيث يعتبر الكتاب المدرسي من أهم العوامل التي تؤثر في العملية التعليمية فهو ليس مجرد وسيلة فاعلة تساعد في التعليم وإنما هو صلب العملية التعليمية وجوهرها.ونتيجة ظهور ثورة المعلومات فقد ظهر الاقتصاد المعرفي ليتواكب مع التكنولوجيا وتوظيفها في مختلف جوانب الحياة، ومساعدة الطالب بالحصول على المعرفة والمشاركة فيها بهدف تحسين نوعية الحياة.

هذا ومن المؤمل أن تستفيد الجهات التالية من النتائج التي سيتم التوصل إليها:

– الاستفادة من الدراسات السابقة في عملية تطوير وحدات تعليمية من خلال الاطلاع على خبرات الباحثين الآخرين في عملية التطوير ضمن الاقتصاد المعرفي.

– توظيف نتائج بعض الدراسات السابقة لإبراز مشكلة الدراسة الحالية وأهميتها والحاجة إليها.

- تسهم هذه الدراسة في توظيف مبادئ الاقتصاد المعرفي في وضع الخطط التربوية، وإعداد المناهج الدراسية المختلفة ومنها مناهج التربية الاجتماعية على وجه الخصوص.
- قد تسهم هذه الدراسة في تبصير المشرفين التربويين بعامة ومشرفي الاجتماعيات بشكل خاص بمبادئ الاقتصاد المعرفي اللازمة لنجاح المعلم في عمله ومراعاتها مستقبلاً عند أدائهم لمهامهم.
- قد تساعد هذه الدراسة القائمين على العملية التعليمية في تطويرها من خلال وضع نتائجها تحت تصرفهم.

التعريفات الإجرائية

كتب الدراسات الاجتماعية

وهي كتب الدراسات الاجتماعية (تاريخ، جغرافيا، الثقافة العامة) للصف الأول الثانوي والثاني الثانوي والتي يتم تدريسها في وزارة التربية والتعليم الأردنية في المدارس الحكومية للعام الدراسي 2010/2009م.

الاقتصاد المعرفي:

هو عملية التركيز على الجوانب المعرفية واستثمارها على نطاق واسع، والسعي إلى تطوير قدرات الأفراد للوصول بهم إلى مرحلة الابتكار والإبداع والحصول على المعرفة، واستخدام التكنولوجيا والاستفادة منها في انتشار المعرفة، وتوفير كافة المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات التي ينبغي أن يمتلكها الطالب بما يتناسب مع مواكبة التطور التربوي في ضوء الاقتصاد المعرفي.

وهو الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها في مختلف جوانب الحياة، واستخدام التكنولوجيا وتوظيف البحث العلمي لمواجهة التغيرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي ليصبح أكثر انسجاماً واتساقا مع تحديات المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (مؤتمن، 2003).

مرحلة التعليم الثانوي

وهي الصفوف التعليمية التي تمتد من الصف الأول الثانوي إلى الصف الثاني الثانوي (التوجيهي) الذين يدرسون في مدارس وزارة التربية والتعليم التابعة لمديرية التربية والتعليم للواء بني كنانة للعام 2008 / 2009م.

محددات الدراسة

تحددت نتائج هذه الدراسة بما يلي:-

1) اقتصرت الدراسة على طلبة الصف الأول الثانوي الأدبي في مدارس مديرية التربية والتعليم لمنطقة اربد الأولى.
2) اقتصرت الدراسة على عينة من كتب الدراسات الاجتماعية(مادة الجغرافيا) للصف الأول الثانوي الأدبي في الأردن للعام 2008 / 2009م.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة (للاستبانة) من جميع المعلمين (ذكور، وإناث)، الذين يدرسون كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية في الأردن للصف الأول الثانوي الأدبي في جميع المدارس التابعة لمديرية التربية والتعليم لمنطقة اربد الأولى للفصل الدراسي الأول 2008 / 2009م والبالغ عددهم (138)معلماً ومعلمه، والجدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1)

توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب المديرية والجنس وعدد المدارس والمعلمين في مديرية اربد الأولى

مديرية التربية	الجنس	عدد المدارس	عدد المعلمين
تربية اربد الأولى	ذكور	23	62
	إناث	29	76
	المجموع	**52**	**138**

علماً بأن عينة الدراسة للاستبانة هي ذاتها مجتمع الدراسة حيث تم استرداد (50) استبانة من المعلمين الذكور و(37) استبانة من المعلمات التابعين لمديرية التربية والتعليم لمنطقة اربد الأولى، والجدول(2) يوضح ذلك.

جدول (2)

توزيع أفراد عينة الدراسة(المعلمين) حسب متغيراتها

المتغير	الفئة/المستوى	العدد	النسبة المئوية%
الجنس	ذكر	50	57.5
	أنثى	37	42.5
عدد سنوات الخبرة	من 1 – إلى اقل من 5 سنوات	19	21.8
	من 5 – اقل من 10 سنوات	47	54.1
	10 سنوات فأكثر	21	24.1
المؤهل العلمي	بكالوريوس فما دون	65	74.7
	دراسات عليا	22	25.3
المجموع		**87**	**100**

أدوات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الأدوات التالية:

أداة الاستبانة الخاصة بالمعلمين.

تألفت الاستبانة الموجهة للمعلمين(ذكور، وإناث) من (88) فقرة في صورتها النهائية، وهي مؤلفة من ستة مجالات موزعة على النحو الآتي: المجال التكنولوجي وعدد فقراته(15)، والمجال المعرفي وعدد فقراته(17)، والمجال الاجتماعي وعدد فقراته(13)، والمجال الوطني وعدد فقراته(20)، والمجال الاقتصادي وعدد فقراته(12)، والمجال البيئي وعدد فقراته (11)

صدق الاستبانة:

لأغراض التحقق من صدق محتوى استبانة الدراسة، فقد قام الباحث بعرضها في صورتها الأولية المكونة من (90) فقرة على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص في قسم المناهج والتدريس في بعض الجامعات الأردنية وعلى عدد من المشرفين والمعلمين في وزارة التربية والتعليم، حيث بلغ عددهم (15) محكماً ومحكمة غالبيتهم من حملة شهادة الدراسات العليا (الدكتوراه)، وقد طلب منهم إبداء ملاحظاتهم وآرائهم ومقترحاتهم في الاستبانة من حيث:

- درجة ارتباط المبدأ بموضوع الدراسة.
- درجة ارتباط المبدأ بالمجال.
- سلامة الصياغة اللغوية.

– أي تعديلات أو إضافات أو ملاحظات ترونها مناسبة.

وبعد معرفة آراء المحكمين واقتراحاتهم وملاحظاتهم، أخذ الباحث بها وقام بإجراء التعديلات الضرورية عن طريق حذف الفقرات التي لا تتناسب مع المجال، وتعديل بعضها الآخر، وإضافة فقرات جديدة، وبذلك تكون أداة الدراسة قد أخذت صورتها النهائية المكونة من (88) فقرة مقسمة إلى ستة مجالات تغطي المجال التكنولوجي (15) فقرة، والمجال المعرفي (17) فقرة، والمجال الاجتماعي (13) فقرة، والمجال البيئي (11) فقرة، والمجال الاقتصادي (12) فقرة، والمجال الوطني (12) فقرة. حيث تم حذف (2) فقرة وعدّلت (21) فقرة، وبالمحصلة فقد حذفت فقرة واحدة من أصل (21) فقرة في المجال الوطني، وفقرة واحدة من أصل (12) فقرة في المجال البيئي، وتم تعديل (4) فقرات في المجال المعرفي، و(5) فقرات في المجال الوطني، و(4) فقرات في المجال الاجتماعي، و(3) فقرات في المجال البيئي، وفقرتين في المجال الاقتصادي، و(3) فقرات في المجال التكنولوجي. وبذلك تم التأكد من وضوح الفقرات وتحقيق الغاية التي أعدّت من اجلها، وهذا يدل على دلالة صدق أداة الدراسة وأنها أصبحت متوافرة بدرجة كبيرة وكافية لأغراض الدراسة.

ثبات الاستبانة

تم التحقق من ثبات الاستبانة عن طريق حساب معاملات ثبات الاستقرار، وذلك باستخدام معادلة معامل ارتباط بيرسون، من خلال توزيعها على عينة استطلاعية من خارج مجتمع أداة الاستبانة مكونة من (30) معلماً ومعلمة، هم من مجتمع مديرية التربية والتعليم للواء بني كنانة، بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار بفارق زمني مقداره أسبوعين، فبلغ (0.88) لأداة الاستبانة ككل، و(0.77) للمجال المعرفي، و(0.81) للمجال الاجتماعي، و(0.86) للمجال الوطني، و(0.80) للمجال البيئي، و(0.80) للمجال الاقتصادي، و(0.83) للمجال التكنولوجي.

وتم التحقق أيضاً من ثبات الاستبانة عن طريق حساب معاملات ثبات التجانس، وذلك باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) من خلال التطبيق الأول للاستبانة على العينة الاستطلاعية، فبلغ(0.92) لأداة الاستبانة ككل، و(0.84) للمجال المعرفي، و(0.86) للمجال الاجتماعي، و(0.90) للمجال الوطني، و(0.86) للمجال البيئي، و(0.85) للمجال الاقتصادي، و(0.87) للمجال التكنولوجي، والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول(3)

معاملات ثبات الاستقرار والتجانس لأداة الاستبانة ومجالاتها

المجال	معامل ارتباط بيرسون	معامل الاتساق الداخلي	عدد الفقرات
المجال المعرفي	0.77	0.84	17
المجال الوطني	0.86	0.90	12
المجال الاجتماعي	0.81	0.86	13
المجال البيئي	0.80	0.86	11
المجال الاقتصادي	0.80	0.85	12
المجال التكنولوجي	0.83	0.87	15
الأداة ككل	**0.88**	**0.92**	**88**

نتائج الدراسة:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على الأداة ككل والمتعلقة بدرجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي وحسب متغير (الجنس، وعدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)، والجدول (4) يبين ذلك.

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على الأداة ككل والمتعلقة بدرجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي وحسب متغير (الجنس، وعدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)

المتغير	الفئة/المستوى	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	50	2.55	0.11
	أنثى	37	2.54	0.08
عدد سنوات الخبرة	من 1 – إلى اقل من 5 سنوات	19	2.56	0.14
	من 5 – اقل من 10 سنوات	47	2.55	0.08
	سنوات فأكثر 10	21	2.52	0.10
المؤهل العلمي	بكالوريوس فما دون	65	2.54	0.10
	دراسات عليا	22	2.55	0.09

يتبين من الجدول(4) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على الأداة ككل والمتعلقة بدرجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي وحسب متغير (الجنس، وعدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين الثلاثي (Three Way ANOVA)، والجدول يبين ذلك.

جدول (5)

نتائج تحليل التباين الثلاثي لمتوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على الأداة ككل والمتعلقة بدرجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي وحسب متغير (الجنس، وعدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	0.0061	1	0.0061	0.6017	0.4402
عدد سنوات الخبرة	0.0260	2	0.0130	1.2806	0.2834
المؤهل العلمي	0.0049	1	0.0049	0.4787	0.4910
الخطأ	0.8312	82	0.0101		
المجموع	**0.8681**	**86**			

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05)**

يتبين من الجدول (5) ما يلي:

- عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) في متوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على الأداة ككل والمتعلقة بدرجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير (الجنس)، حيث بلغت قيمة (ف = 0.602) وبدلالة إحصائية (0.440).
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05) في متوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على الأداة ككل والمتعلقة بدرجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير (عدد سنوات الخبرة)، حيث بلغت قيمة (ف = 1.281) وبدلالة إحصائية (0.283).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) في متوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على الأداة ككل والمتعلقة بدرجة مراعاة كتب الدراسات الاجتماعية لمبادئ الاقتصاد المعرفي تعزى لمتغير (المؤهل العلمي)، حيث بلغت قيمة (ف = 0.479) وبدلالة إحصائية (0.491).

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على كل مجال من مجالات الأداة وحسب متغير (الجنس، وعدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)، والجدول يبين ذلك.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على كل مجال من مجالات الأداة وحسب متغير (الجنس، وعدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)

المتغير	الفئة/المستوى		المجال					
			المعرفي	الوطني	الاجتماعي	البيئي	الاقتصادي	التكنولوجي
الجنس	ذكر	المتوسط الحسابي	2.55	2.45	2.51	2.75	2.46	2.66
		الانحراف المعياري	0.23	0.20	0.27	0.25	0.25	0.22
	أنثى	المتوسط الحسابي	2.51	2.48	2.49	2.63	2.45	2.68
		الانحراف المعياري	0.17	0.17	0.24	0.26	0.30	0.22
عدد سنوات الخبرة	من 1 – إلى اقل من 5 سنوات	المتوسط الحسابي	2.46	2.45	2.51	2.74	2.44	2.73
		الانحراف المعياري	0.21	0.24	0.27	0.29	0.32	0.27
	من 5 – اقل من 10 سنوات	المتوسط الحسابي	2.57	2.47	2.53	2.68	2.44	2.66
		الانحراف المعياري	0.20	0.18	0.24	0.22	0.26	0.18
	سنوات فأكثر 10	المتوسط الحسابي	2.51	2.46	2.42	2.61	2.50	2.64
		الانحراف المعياري	0.20	0.16	0.28	0.27	0.28	0.26
المؤهل العلمي	بكالوريوس فما دون	المتوسط الحسابي	2.53	2.45	2.47	2.70	2.47	2.67
		الانحراف المعياري	0.21	0.18	0.23	0.24	0.28	0.23
	دراسات عليا	المتوسط الحسابي	2.52	2.50	2.58	2.69	2.41	2.65
		الانحراف المعياري	0.19	0.19	0.31	0.31	0.25	0.19

يتبين من الجدول (6) وجود فروق ظاهرية في متوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على كل مجال من مجالات الأداة وحسب متغير (الجنس، وعدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)، ولمعرفة الدلالة الإحصائية لتلك الفروق؛ تم استخدام تحليل التباين المتعدد (MANOVA)، والجدول يبين ذلك.

جدول (7)

نتائج تحليل التباين المتعدد لمتوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على كل مجال من مجالات الأداة وحسب متغير (الجنس، وعدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي)

مصدر التباين	المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الجنس	المعرفي	0.0630	1	0.0630	1.5085	0.2229
Hotel ling's Trace=0.075	الوطني	0.0174	1	0.0174	0.4850	0.4881

مصدر التباين	المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الدلالة الإحصائية =0.457	**الاجتماعي**	0.0262	1	0.0262	0.4106	0.5235
	البيئي	0.2015	1	0.2015	3.2992	0.0730
	الاقتصادي	0.0009	1	0.0009	0.0121	0.9125
	التكنولوجي	0.0208	1	0.0208	0.4181	0.5197
عدد سنوات الخبرة **Wilks' Lambda =0.812** **الدلالة الإحصائية =0.168**	**المعرفي**	0.1966	2	0.0983	2.3556	0.1012
	الوطني	0.0056	2	0.0028	0.0783	0.9248
	الاجتماعي	0.2600	2	0.1300	2.0378	0.1369
	البيئي	0.3968	2	0.1984	3.2487	0.0729
	الاقتصادي	0.0572	2	0.0286	0.3690	0.6926
	التكنولوجي	0.1194	2	0.0597	1.2003	0.3063
المؤهل العلمي **Hotel ling's Trace =0.080** **الدلالة الإحصائية =0.414**	**المعرفي**	0.0000	1	0.0000	0.0011	0.9739
	الوطني	0.0431	1	0.0431	1.1989	0.2767
	الاجتماعي	0.2442	1	0.2442	3.8278	0.0538
	البيئي	0.0011	1	0.0011	0.0186	0.8919
	الاقتصادي	0.0630	1	0.0630	0.8129	0.3699
	التكنولوجي	0.0061	1	0.0061	0.1231	0.7265
الخطأ	**المعرفي**	3.4225	82	0.0417		
	الوطني	2.9445	82	0.0359		
	الاجتماعي	5.2303	82	0.0638		
	البيئي	5.0078	82	0.0611		
	الاقتصادي	6.3579	82	0.0775		
	التكنولوجي	4.0798	82	0.0498		
الكلي	**المعرفي**	**3.6469**	**86**			
	الوطني	**3.0145**	**86**			
	الاجتماعي	**5.6908**	**86**			
	البيئي	**5.6073**	**86**			
	الاقتصادي	**6.4695**	**86**			
	التكنولوجي	**4.2131**	**86**			

*** ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05 =)**

يتبين من الجدول (7) ما يلي:

- عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) في متوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على جميع مجالات الأداة تعزى لمتغير (الجنس).

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) في متوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على جميع مجالات الأداة تعزى لمتغير (عدد سنوات الخبرة).
- عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) في متوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على جميع مجالات الأداة تعزى لمتغير (المؤهل العلمي).

مناقشة النتائج:

أظهرت النتائج المتعلقة بالإجابة عن هذا السؤال إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha = 0.05$)، تعزى لمتغير الجنس على كافة المجالات (المعرفية، والتكنولوجية، والبيئية، والاقتصادية، والوطنية، والاجتماعية) وعلى الأداة ككل. وتتفق هذه النتائج مع الدراسات السابقة (عربيات،2005؛ ذيابات،2007؛ الرجب،2008) في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس، وتختلف مع الدراسات السابقة (ابو بيدر،2007؛ القضاة،2007) ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى واحد أو أكثر من الأسباب الآتية:

1) الظروف والفعاليات التدريبية والدورات التي خضعوا لها المعلمين، هي الظروف والدورات نفسها التي خضعت لها المعلمات ضمن التحول نحو الاقتصاد المعرفي.
2) الدورات التدريبية التي عقدت أثرت في الممارسات التدريسية للمعلمين مثلما أثرت في الممارسات التدريسية للمعلمات كما ظهر ذلك في الاستبانة لموجهة لهم.
3) البيئة الاجتماعية والثقافية التي تدرَس في مادة التربية الاجتماعية تعطى في نفس الظروف بين الذكور والإناث، كونهم في بيئة اجتماعية واحدة.

ثانياً: متغير سنوات الخبرة:

كما أظهرت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$)، في متوسطات تقديرات معلمي مادة التربية الاجتماعية على الأداة ككل. وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة (عربيات،2005؛ ذيابات،2007؛ الرجب،2008)، في عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية تعزى لمتغير سنوات الخبرة، وتختلف مع دراسة (ابو بيدر،2007)، ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن البرامج التدريبية أصبحت تراعي الفروق في الخبرة التعليمية للمعلمين والمعلمات من وجهة نظر الوزارة، وقد يعود السبب أيضاً إلى اختلاف سنوات الخبرة لديهم، بأن البرامج التدريبية في كيفية استخدام الممارسات التدريسية والتي تعقد من قبل في وزارة التربية والتعليم في الآونة الأخيرة مناسبة للمعلمين والمعلمات بما يواكب التطورات العلمية والتكنولوجية ومستجدات العصر والعولمة في عالم اليوم. وربما يعود السبب أيضاً إلى اللقاءات التربوية التي تعقدها مديريات التربية بالتعاون مع وزارة التربية للمعلمين والمعلمات قللت من أي اختلاف قد يعزى لسنوات الخبرة للمعلمين أو المعلمات، كما أن انخراط المعلمين حديثي التعيين في دورات مكثفة في الممارسات التدريسية نحو الاقتصاد المعرفي قد ساعد في إعطاء نتائج متقاربة من المعلمين والمعلمات ذوات الخبرة التدريسية الطويلة. وربما أن السبب يعود إلى أن خبرات المعلمين والمعلمات متكررة ومتقاربة داخل العملية التعليمية من حيث التحضير للدروس والقيام بمهامهم التدريسية على أكمل وجه.

ثالثاً: متغير المؤهل العلمي:

أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بالمؤهل العلمي، والذي يشير إليه الجدول (17) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مستوى ($\alpha = 0.05$)، على كافة المجالات (المعرفية، والتكنولوجية، والبيئية، والاقتصادية، والوطنية، والاجتماعية)، وعلى الأداة ككل، وتتفق هذه النتيجة مع الدراسات السابقة (عربيات،2005؛ ذيابات،2007؛ الرجب،2008)، والتي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير المؤهل العلمي، وتختلف مع دراسة (موسى،2006) والتي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير المؤهل العلمي. وقد يعود السبب في ذلك إلى قناعة وزارة التربية والتعليم ومديرية التربية إلى أن التدريب على الممارسات التدريسية التي تعتمد على الاقتصاد المعرفي

والمتعلق بالتطور العلمي والتكنولوجي يعمل على رفع المستوى التدريسي للمعلمين، وذلك نتيجة قناعتهم بأهمية الحاجة إلى الدورات التدريبية نحو الاقتصاد المعرفي. وربما يعود السبب أيضاً إلى الثورة العلمية والتكنولوجية الواسعة التي اطّلع عليها المعلمين ذات الشهادات العليا بسبب ممارستها أثناء الدراسة واطلاعهم المستمر على ذلك، والتركيز على اطلاع غيرهم من المعلمين والمعلمات عليها، ومهما كانت مؤهلاتهم العلمية، مما يساعد على اختفاء اثر المؤهل العلمي إلى درجة كبيرة، كما يمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى مشاركة جميع أفراد الهيئة التدريسية في دورات مكثفة ضمن مشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي على مجالات مختلفة، والعمل على تدريبهم على الموضوعات والاتجاهات التربوية الحديثة ولا سيما بعد صدور المناهج الجديدة، والذي يتطلب عقد دورات مكثفة ومتواصلة ومستمرة بغض النظر عن المؤهل العلمي للمعلمين والمعلمات.

التوصيات:

1) أن تقوم وزارة التربية والتعليم بعقد دورات تدريبية للقائمين على تأليف الكتب المدرسية تأخذ بعين الاعتبار مبادئ الاقتصاد المعرفي عند التطوير.
2) العمل على الاستفادة من نتائج هذه الدراسة عند تطوير بقية كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية، وذلك بإثراء مبادئ الاقتصاد المعرفي التي روعيت بدرجة متوسطة، أو بدرجة منخفضة، وإضافة المبادئ التي لم تراع .
3) أعادة النظر في محتوى كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية بحيث يراعى في ذلك توزيع مبادئ الاقتصاد المعرفي حسب أوزان محددة مسبقا.
4) العمل على أجراء دراسات مماثلة لمواد أخرى ولمختلف المراحل.
5) أجراء مزيد من الدراسات للتعرف على اثر تطوير كتب الدراسات الاجتماعية في ضوء مبادئ الاقتصاد المعرفي في باقي فروع كتب الاجتماعية كالتاريخ والثقافة العامة وفي مراحل دراسية مختلفة.

المراجع العربية

- أبو بيدر، محمد علي(2007)، **دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الخوري، هاني شحاده(2006)، **الأعمال في عصر المعلومات**، مقال منشور على الشبكة العالمية(الانترنت)، مجلة العربية، النادي العربي للمعلومات، دمشق، www.arabvin.net/alarabia/1-2002/6html.
- الرجب، غازي محمود يوسف(2008)، **درجة تبني مديري المدارس لاقتصاد المعرفة في العمليات الإدارية من وجهة نظر المشرفين والمعلمين في محافظة اربد**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.
- الزيادنه، فادي،(2005). تدريب الاديوويف، متوفر على الشبكة العالمية: www. World-Links.org/discus/Arabic/messages/15420/17182.html?
- العبد الله، إبراهيم،(2003). **الكفاية الإنتاجية للمؤسسة المدرسية**، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- عربيات، نهاد(2005)، **تقويم كتاب الأحياء للمرحلة الثانوية في ضوء معايير الاقتصاد القائم على المعرفة من وجهة نظر المشرفين والمعلمين في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- فريحات، عصام(2006)، **إعداد القوى العاملة في القرن الحادي والعشرين**، مركز مصادر التعلم والمكتبات المدرسية، الإدارة العامة للتقنيات التربوية، متوفر على الشبكة العالمية " www.informatcs.gov.sa / lrc/ readarticle.php?articte-id:15.
- القاضي، إبراهيم،(2004). **الندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي**، الرياض، جامعة الملك سعود.

- موسى، سليمان ذياب(2006)، **مبررات التحول نحو الاقتصاد المعرفي في التعلم بالأردن وأهدافه ومشكلاته من وجهة نظر الخبراء التربويين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- الهاشمي، عبد الرحمن والعزاوي، فائزة محمد(2007)، **المنهج واقتصاد المعرفة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- الكبيسي، صلاح الدين(2005)، **إدارة المعرفة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر.
- اليماني، عبد الكريم(2007)، **حوسبة التعليم**، جريدة الدستور العدد 15358 الموقع الالكتروني:
www. Addustour. Com. Default. asp.
- نجم، نجم،(2004). **إدارة المعرفة(المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات)**، عمان، مؤسسة الوراق.
- وزارة التربية والتعليم(2003)، **الإطار العام للمناهج والتقويم**، إدارة المناهج والكتب المدرسية، عمان، الأردن.

المراجع الأجنبية:

- Grass، Roots.(2003). Stepping Up-Skills and opportunities in the Knowledge Economy، Canada.
- Wingard، Jason Michael، (2000)، **Corporate Education and new Information technologies: Executive perceptions of Implementation barriers**، University of Pennsylvania.
- Wheeler، Steve (2000)، **Telematic research Therole of the teacher in the use of ICT**. University of western Bohemia. www.fae.plym.ac.uk/roleteach.html.